في ختام ندوة جامعة قطر .. د. ياسر الخلايلة:

غياب واضح للدور المتكامل للديمقراطية في الدول العربية

أيمن صقر

جانب من الحضور

اعتبر الدكتور ياسر الخلايلة استاذ فلسفة القانون بجامعة قطر ان مشكلة بناء دولة القانون من بين الامور الاكثر تعقيدا وتشابكا التي يحيطها التباس واضح في الخطاب السياسي العربي المعاصر بشكل عام.. قائلا "للاسف لم يجهد المفكرون العرب أنفسهم في ايلاء موضوع دولة القانون ما يستحقه من البحث الجريء والتاصيل النظري والعلمي الموثق".

وقال فى ورقة العمل التى قدمها خلال الجلسة الخامسة بندوة "الدولة العربية.. إشكاليات وآفاق" التي نظمها قسم الشئون الدولية بجامعة قطر على مدى يومين تحت عنوان "دولة القانون.. واقع الدول العربية": بقيت الدولة مفهوما مختلطا بمفاهيم القومية والسلطة والحكومة والادارة وما شابهها من افكار مما ادى الى تشتت أو عدم وضوح في الرؤية عند المواطن العربي الامر الذي ادى الى نتائج عكسية في انماط الولاء حتى ان مفهوم الولاء نفسه تاه مع مفاهيم اخرى ليست ذات علاقة بالدولة فمن ولاءات عشائرية الى اخرى مذهبية او طائفية انتجت بدورها توجهات ارتدادية منعت بناء دولة بمفهومها الصحيح اي الدولة الحاضنة لجميع الافراد والجماعات على اختلاف ثقافاتهم.

وأضاف ان ما يزيد الامر سوءا غياب واضح لاي دور متكامل للديمقراطية في الدول العربية الامر الذي اجبر على ان تتجه المواطنة والانتماء المجتمعي في الوطن العربي الى مسارات لا تحمد عقباها.

واكد ان هناك مسافات تفصل الدولة العربية عن القانون فمن ظل سيادة قانون الطوارئ وتعطيل الدستور بسبب او بدون سبب الى هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات ونفي الراي العام وغياب صوت قوى المجتمع باختفاء المؤسسات التي يمكنها الدفاع عن الصالح العام وتغييب الاحزاب والمراكز الاجتماعية والبحثية والنقابات والجمعيات التي عادة عليها ان تمر عبر بوابة الولاء للسلطة ورموزها.وأوضح ان العقود الاخيرة من القرن الماضي وبدايات هذا القرن قد شهدت تراجعا في فكر الدولة الوطنية وبنيتها في اكثر من موضع في العالم حتى بات التفكيك والتفتيت يترافقان مع التصورات المعروضة ازاء قدرة السلطة والمؤسسات الحاكمة على تطوير كياناتها ومشروعها التحديثي لضمان استمرارها وثباتها، غير ان العجيب في الامر هو ان مفهوم الدولة الكلاسيكية الذي دخل مرحلة الافول في الغرب لا يزال قائما كضرورة مستعصية في الحالة العربية بوصفها مرجعا منفردا للعمل المجتمعي المؤسسي وبانه يقع على عاتقها مهمة بناء الهوية المجتمعية في بلداننا التي تتقاذفها مختلف الانتماءات.

واضاف الدكتور ياسر ان ذلك ادى الى وجود كيانات تشبه الدولة في شكلها السياسي والقانوني مع تناقضها الجلي كنظام ومؤسسة ذات اهداف سامية فاصبحت اقرب الى ان توصف بالدول الهجينة تمتلك جيشا واجهزة امنية ومؤسسات مهمتها الاولى وربما الاساسية قمع الشعوب وتكبيل قواها الحية وقتل روح المبادرة الحرة وتحولت مع الوقت الى دول منتجة لشبكات من الفساد والافساد ولعصبيات مذهبية وطائفية بدلا من ان تسهم في تاسي الجماعة الوطنية الموحدة وباتت اشبه بقوة احتلال داخلي وبالتالي يمكن القول انه لا يمكن لهذا النمط من الدول الهجينة ان تنتج دولة الامة ويبدو من الطبيعي ان تسود مرحلة من الانسداد في الافق السياسي والاجتماعي ومنع خلق دولة الحريات والسيادة والتنمية المتوازنة المستدامة او الدولة التي يجب ان تكون بحيث تتسع لجميع الاحلام في التقدم والديمقراطية وبث مسلمات حقوق الانسان الاساسية.

وتطرق الى مفهوم حقوق الانسان من المنظور الدولي الراسخ في الوثائق الدولية التي تضم حقوق الانسان وتنظمها في شكل نصوص محددة قد تطورت عبر القرن العشرين بشكل سريع نسبيا فان السؤال الذي يجب ان يطرح بقوة هو: ما وضع القانون الدولي لحقوق الانسان في التشريعات الوطنية والتشريعات العربية على وجه الخصوص؟ والسؤال الذي يليه: ما العلاقة بين حقوق الانسان والديمقراطية في السياقات العربية بالمقارنة مع السياق العالمي؟ وتحدث عن الديمقراطية في التجربة العربية ووجود عوامل سياسية واجتماعية ادت الى شيوع ثقافة تقبل الاستبداد وعدم التسامح في فترات تاريخية معينة.

وتحدث الكاتب الصحفي عبدالوهاب بدرخان واقترح انشاء اتحاد للدول العربية اشبه بالاتحاد الاوروبي فيما راى الدكتور ابراهيم عرفات انه من حق الشعب التمرد السلمي وقال ان الخطاب النقدي الذاتي فضيلة افتقدتها الدول العربية.

ورأت الدكتورة أميرة سنبل أستاذة التاريخ والقانون والمجتمع الإسلامي في جامعة جورج تاون بقطر أن المجتمع في مصر يعيد تكوين علاقاته بعد فشل الدولة وان المجتمع يعيش في مرحلة انتقالية جديدة واعلنت ان الندوة القادمة ستتناول "المجتمع العربي ومكوناته.. ولماذا تخلق المجتمعات هذا النوع من الحكومات؟".

بدرخان: يجب إنشاء اتحاد للدول العربية على غرار أوروبا

إبراهيم عرفات: من حق الشعوب التمرد السلمي